تجمعوا في مكتب رئيس الإدارة وهددوا بخطوات تصعيدية أخرى في الطريق

استقالات جماعية مسببة لأعضاء «الفتوى والتشريع» بعد مماطلة الحكومة في إقرار الزيادات المالية وقانون عمل الإدارة

جانب من تجمع أعضاء «الفتوى والتشريع» أمام مكتب رئيس الإدارة

مدخل إدارة الفتوى والتشريع

حضور كبير للتوقيع على الاستقالة الجماعية (قاسم باشا)

الشاهين: بدأنا الامتناع عن تمثيل الخزينة العامة أمام المحاكم وسنتوقف تباعاً عن تسلم المناقصات والاقتراحات النيابية ومشاريع قوانين الحكومة

العون: خلال الـ 5 سنوات الأخيرة أصبحت «الفتوى والتشريع» أداة بيد الحكومة بدلاً من أن تكون جهة رقابية عليها وعلى النواب التحقيق في الاستقالة

أسامة أبو السعود

«استقالات جماعية وفوضى وتخلف عن قضايا الدولة» كانت هذه الأمور هي السائدة في المشهد الذي بدا واضحاً امس في مقر ادارة الفتوى والتشريع بأبراج العوضي حيث وقع عدد كبير من المستشارين ومحامي الادارة على استقالة جماعية مسببة هي الاولى من نوعها في تاريخ هذه المؤسسة الرائدة في الكويت.

واعلن الحضور الكبير الذين امتلأت بهم باحة مكتب رئيس الإدارة الشيخ علي السلمان انهم سيستمرون في خطواتهم التصعيدية حتى تتم الاستجابة لمطالبهم العادلة واهمها اقرار قانون للادارة ينظم عملها وثانيا اقرار الزيادات المالية المستحقة ومساواتهم بأعضاء النيابة العامة باعتبارهم جزءا من الهيئة القضائية في الكويت.

«الأنباء» كانت موجودة في إدارة الفتوى والتشريع والتقت عددا من الذين تقدموا باستقالاتهم احتجاجا على الاوضاع الحالية وموقف مجلس الوزراء من الإدارة ليدلوا بآرائهم والخطوات التي يقومون باتخاذها في الفترة المقبلة إذا لم تحقق مطالبهم.

في البداية قال النائب من الدرجة الثانية اسامة الشاهين «اليوم (أمس) قدم مئات من الاساتذة والزملاء اعضاء وعضوات الفتوى والتشريع من المستشارين ومحامي ومحاميات الدولة استقالاتهم المسببة لرئيس الادارة وذلك لشعورهم بخيبة امل مزدوجة، الاولى من عدم اقرار قانون لادارة الفتوى والتشريع رغم انها ادارة نص عليها دستور الكويت في عام 1962 الى يومنا هذا، وكما يقولون: باب النجار مخلع، فالجهة التي تصيغ القوانين للدولة وتمر عليها الممارسات والمراسيم والمناقصات والاتفاقيات لا تملك قانونا ينظمها ويطبق ما اراده الدستور لها».

وتابع الشاهين قائلا «وخيبة الامل الثانية تتمثل في المماطلة بإقرار العلاوة القضائية المستحقة لادارة الفتوى والتشريع على اعتبارها احدى الهيئات القضائية في الدولة ـ وفقا لما جرى عليه العمل منذ تأسيس الادارة الى يومنا هذا ـ حيث تمت التفرقة الظالمة لها عن النيابة العامة والقضاء وذلك على مدى اكثر من عامين، وقتل الموضوع بحثا واحيل لـ 7 لجان مختلفة من لجنة تشريعية الى لجنة مالية الى ديوان الخدمة المدنية، وآخر ابداعات مجلس الوزراء كانت بتشكيل لجنة خاصة ـ بعد ان استنفدت كل اللجان ـ وذلك كله بهدف المماطلة فقط على حساب هذا الجهاز الهام والحيوي».

واردف قائلا «ولذلك ارتأى الاعضاء تقديم استقالاتهم ولديهم خطوات تصعيدية اخرى وصلت الى الامتناع عن الترافع امام المحاكم ـ ابتداء من اليوم (أمس) ـ تمثيلا للخزينة العامة، والامتناع عن استلام المناقصات الحكومية الواجب مراجعتها من هذه الادارة، والامتناع عن استلام الاقتراحات النيابية ومشاريع القوانين الحكومية، لعل وعسى يدرك المسؤولون في الدولة اهمية هذا الجهاز الذي اراد له الدستور شيئا وارادت له الحكومة شيئا آخر».

ودعا الشاهين المسؤولين في الحكومة ونواب مجلس الامة والمجتمع المدني في الكويت الى الوقوف وقفة جادة لصالح هذا الجهاز ـ ليس فقط باعتباره جهازا من اجهزة الدولة، ولكن لاعتباره معنى أصيلا وأساسيا في دستور الكويت يراد له ان يكون الضابط للايقاع القانوني والاداء النزيه والشفاف للممارسات الحكومية في الكويت.

وعن عدد اعضاء الفتوى والتشريع وعدد الموقعين على الاستقالات الجماعية قال الشاهين «عدد الادارة 300 عضو وعضوة، عدد كبير منهم وقعوا بالفعل على تقديم الاستقالة الجماعية، والبعض سيوقع الاحد او الاثنين نظرا لوجودهم الآن في دوائر مختلفة واداء مهامهم امام المحاكم، ووعدوا بالقدوم ونتوقع ايضا انضمام رئيس الادارة ونائب الرئيس ـ كما وعدوا ـ للتوقيع على هذه الاستقالة الجماعية.

وعن المطالبات التي يطلبونها من الحكومة قال الشاهين: «مللنا وعودا، ولا ننتظر أي وعود من هذه الوزارة، فخلال عامين كانت الحكومة تعد الادارة وتطالب اعضاءها وعضواتها بعدم اتخاذ أي خطوة تصعيدية بحجة ان الموضوع قيد الدراسة والبحث، وان المسألة مسألة وقت، ولكن يبدو انها «مواعيد عرقوب» ولم تر الادارة منها سوى لجنة تلد لجنة تلد لجنة... ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم».

عبدالعزيز العون

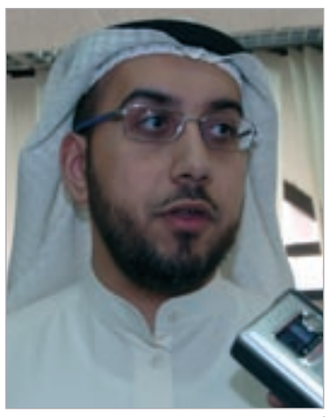
أسامة الشاهين

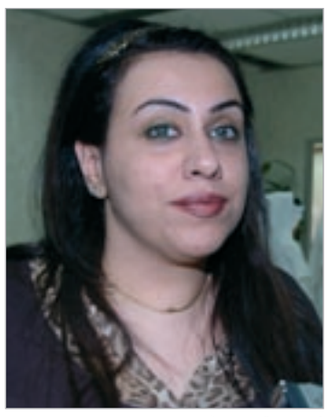
غدير يعقوب حياتي

صرح عظيم

من جهته، قال النائب الثاني بادارة الفتوى والتشريع وأحد اعضاء اللجنة التنسيقية لاعضاء الفتوى والتشريع عبدالعزيز العون: «اساءنا بشدة تعامل مجلس الوزراء مع ادارة الفتوى والتشريع ابتداء من قانون الفتوى والتشريع ومرورا بحقوق اعضائها، فالفتوى والتشريع هيئة قضائية نص عليها الدستور مرورا بحقوق اعضائها، وهي صرح عظيم حتى قبل الدستور الكويتي كانت موجودة بموجب القانون رقم 12 لسنة 1960». وتابع العون: «نحن وبكل بساطة نعمل في هذا الصرح القضائي، ومنذ عملنا فيه من رقي الى رقي ـ بفضل الله ـ وأغلب الاحكام القضائية تصدينا لها، ولكن في آخر 5 سنوات تغيرت طريقة مجلس الوزراء معنا، فأصبحت الفتوى والتشريع أداة بيد مجلس الوزراء بدلا من ان تكون جهة رقابية على مجلس الوزراء، وبالتالي فإن لنا اليوم وقفة جماعية، حيث لا يشرفنا ان يتعامل معنا مجلس الوزراء بهذه الطريقة، ولا يشرفنا ان نعمل مع مجلس وزراء لا يحترم الدستور ولا القواعد القانونية وأشرف لنا ان نقدم استقالتنا، وهذا ما تم اليوم».

وتابع قائلا: «تقدمنا باستقالة جماعية ونطلب من اعضاء مجلس الامة فتح باب التحقيق في هذه الاستقالة الجماعية المسببة، وفيها بعض الامور التي يجب ان يتدخل فيها مجلس الامة».

وختم العون تصريحه بالقول: «نحن في النهاية نريد مصلحة هذا المرفق، فالموضوع ليس موضوع علاوة ولا فلوسا وانما هو موضوع كرامة، فنحن لا نستحق ان يماطل مجلس الوزراء على مدى عامين ويتلاعب بنا، فنحن ـ ولله الحمد ـ رجال قانون، وسنتخذ الاجراءات القانونية الكفيلة باستعادة حقوقنا ـ ان شاء الله».

إثبات موقف

من جهتها، قالت المحامية غدير يعقوب حياتي عضو الفتوى والتشريع ان الهدف من وراء تجمعنا اليوم هو اثبات موقف والنطق بكلمة حق نتيجة الضغوطات التي مورست علينا في الفترة الاخيرة بهدف شل مرفق من أهم المرافق الحيوية في الدولة وهو مرفق قانوني يحمي مصالح الدولة وخزانتها العامة ويعبر عن آرائها ويصوغ تشريعاتها. وتابعت قائلة: «الهدف من هذا الموقف ان نؤكد ان اعضاء الفتوى والتشريع أصحاب ثوابت وكلمة راقية تصدع بالحق، فليس الحق مجرد أوراق ومستندات نتبادلها، وانما أمور يتعين علينا المطالبة بها، في مواجهة مجلس الوزراء، ولا يتعلق الامر بمزايا مالية فقط او حقوق شخصية لعضو او اكثر من الفتوى والتشريع وانما حقوق جماعية تحمي اختصاصنا، ووجودنا القانوني، ومركزنا الذي أكده الدستور في مطالباتنا وعدم قبولنا المهانة والاذلال والتراجع في كل القرارات السياسية والادارية العليا التي تتخذ في مواجهة اعضاء الفتوى والتشريع ـ بشكل خاص ـ وادارة الفتوى والتشريع بشكل عام».

وأضافت حياتي قائلة: «ما حدث اليوم هو كلمة صادقة نطقت اليوم من كل الموجودين عند رئيس الادارة بهدف ابراز هذه الجوانب، واننا لن نقبل بالتقاعس عن حقوقنا، ولا التراجع عن اهمية دور الفتوى والتشريع ولا قبول زعزعة مراكزنا القانونية وما يترتب على ذلك من آثار، فأولى للمحامي ان يدافع عن حقوقه حتى يتمكن من ان يمثل الدولة في الدفاع عن حقوقها ومواجهة غيرها من الخصوم».

الموظفون امتنعوا عن العمل حتى تتحقق مطالبهم

«نعم لنا كلمة حق تقال»

أصدرت اللجنة التنسيقية لاعضاء الفتوى والتشريع بيانا أوضحت فيه مجموعة من المشاكل والنقاط التي يعترضون عليها والخطوات التي سيقومون بها للتعامل مع الوضع الحالي الذي لا يرضون عنه، وهذه النقاط والخطوات هي كالتالي:

□ اهمال ومعارضة غير مباشرة من مجلس الوزراء لقانون الفتوى والتشريع ومنع تطور هذه الهيئة القضائية وفق الدستور.

□ التلاعب بملف الزيادة المالية لاعضاء الفتوى والتشريع وتحويلها للجان المتعددة والبحث المستفيض والنتيجة يستحقون الزيادة وفق الأسانيد والقوانين وتخرج لنا لجان غريبة مثل لجنة 2011/3/2 «أخطأ من عطاك الشور وأيدك يا سمو رئيس الوزراء».

□ سيكون لاعضاء الفتوى والتشريع استقالة جماعية مسببة ستكون الأولى من نوعها بالكويت وذلك لمخالفة القانون والالتفاف بالاجراءات غير المنطقية وقانونية من مجلس الوزراء تجاه الفتوى والتشريع.

□ ستكون سلسلة من الاجراءات هدفها الرد على عدم تطبيق القانون وليس ضد اشخاص نحن محامو الدولة ونحن افضل من يحرص على مصلحة الدولة ومن هذه الاجراءات (بيان صحافي – مؤتمر صحافي – شكوى – مفاجأة).

□ اعضاء الفتوى والتشريع يد واحدة والهدف المصلحة العامة فقط وتطبيق واحترام القانون فقط.

□ ولنا كلمة حق تقال وانتظرونا.

مناقشات حول الخطوات التصعيدية القادمة

وزارة العدل

إعلان عن بيع حصة في عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع حصة في العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٣/٢١م - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٤/١٥٧ بيوع/١.

المرفوعة من: عبدالله جار الله الحميد.

ضـــد: ١- حسين علي عبدالله عبدالعزيز المنصور
٢- منيرة ناصر جار الله الحميد
- ورثة المرحومة/ عائشة عمر فهد العليط وهم:
٣ - أحمد صالح أحمد الدعيج
٤- عبدالعزيز صالح أحمد الدعيج
٥ - يوسف صالح أحمد الدعيج
٦ - عمر صالح أحمد الدعيج
٧ - عبدالوهاب صالح أحمد الدعيج
٨ - فهد صالح أحمد الدعيج
٩- مريم صالح أحمد الدعيج
١٠ - دلال صالح أحمد الدعيج
١١ - شيخة صالح أحمد الدعيج
١٢ - لطيفة صالح أحمد الدعيج
١٣- هايف فيحان علي المطيري
١٤- الممثل القانوني لبنك التسليف والادخار

أولاً: أوصاف العقار:

يقع العقار بمنطقة جليب الشيوخ قطعة ٢ شارع ١٥٧ منزل ٢٢٦ ومساحته ٦٦٦ م٢ والموصوف بالوثائق أرقام ١٩٨٥/٣٥٤٥ – ١٩٨٤/١٦٢٠ – ١٩٩٥/٩٤٠٠. والحصة المعروضة للبيع قدرها الثلث مشاعا ومساحته ٢٢٢ م٢

العقار عبارة عن بيت من بناءين مشاع يقع على شارع واحد وهو مكون من بناءين وملحقين وبينهما سكة.

البناء الأول: مكون من دورين ومكسي بالحجر الجيري.

الدور الأرضي والأول مكون كل دور من شقتين وكل شقة مكونة من ٣ غرف وحمام ومطبخ والملحق مكون من ٣ غرف وحمام ومطبخ.

البناء الثاني: مكون من دورين ومكسي بالحجر الجيري قديم والتكييف عادي.

الدور الأرضي: مكون من شقتين كل شقة مكونة من ٣ غرف وحمام ومطبخ. الدور الأول: ٤ غرف + حمام + مطبخ.

الملحق: ٣ غرف + حمام + مطبخ

ثانيا: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد للحصة المعروضة بثمن أساسي قدره ٤٨٥٥١,٤ د.ك «ثمانية واربعون الفاً وخمسمائة وواحد وخمسون ديناراً كويتياً وأربعمائة فلس». ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فان لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: هي حالة إيداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولايعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بانه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١ – ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ – حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ – تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل».

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى الزميل

علي حسين سرحان

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

والده

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون